

التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط*

مارك هيلر**

فوضى متزايدة في المنطقة

- التطورات الثلاثة الإقليمية الأكثر استحقاقاً للتسجيل مما حدث خلال العام 2015 هي صياغة الاتفاق النووي ("برنامج العمل المشترك") بين إيران والدول الخمس العظمى وألمانيا، والتدخل العسكري السعودي في الحرب الأهلية في اليمن، والتدخل العسكري الروسي في الحرب الأهلية في سورية.
- علاوة على ما يحمله الاتفاق النووي من انعكاسات محتملة على المشروع النووي الإيراني وعلى انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط، يوجد فيه أيضاً ما يثير مخاوف كبيرة بشأن قدرة إيران على إملاء جدول الأعمال الإقليمي في المنطقة. وكما هو الأمر بالنسبة إلى التدخل السعودي في اليمن، ينبغي تفحص الاتفاق النووي الإيراني أيضاً من خلال عدسة التنافس المتصاعد بين القوى العظمى الإقليمية، والذي يحركه صراع الهويات بدرجة لا تقل عن المصالح الجيو سياسية. إنه تنافس على تحقيق التفوق في منطقة تتسع فيها حالة الفوضى جراء ضعف الحكومات المركزية في عدة دول، ما يؤدي، بالتالي، إلى تزايد انخراط لاعبين محليين في التحالفات الإقليمية المختلفة. ويمثل التطور الثالث - التدخل العسكري الروسي المباشر في الصراع الدائر في سورية - مؤشراً جدياً على أن المنافسة بين القوى العظمى الدولية على التأثير والحضور في الشرق الأوسط تعود بكامل قوتها وزخمها الآن. وهي المنافسة ذاتها التي حددت دور المنطقة الجيو سياسي في السياسة الدولية

* المصدر: شلومو بروم وعنات كورتس (محرران)، "تقديرات استراتيجية لإسرائيل، 2015 - 2016" (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، 2016)، ص 15 - 24.

** باحث كبير في معهد دراسات الأمن القومي.

- ترجمه عن العبرية سليم سلامة.

- راجع الترجمة: أحمد خليفة.

على مدى الجزء الأكبر من سنوات القرن الـ 20، والتي بدا وكأنها اضمحلت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

- لا يتعارض أي من هذه التطورات الثلاثة في المدى المنظور مع جدول الأعمال الأمني الإسرائيلي بصورة مباشرة، لكن جميعها تنطوي على إسقاطات جدية محتملة عليه في المدى البعيد. وحيال تزايد الفوضى في المنطقة، بما يميزها من تعدد اللاعبين غير المستعدين أو غير القادرين على إدارة حوار أمني عقلائي، تؤكد هذه التطورات خطر التصعيد المحتمل، المتعمد أو غير المتعمد، نتيجة تحالفات متغيرة، وأنظمة تعلو أو تسقط وضبابية استراتيجية. إن إجراءات لتخفيف هذه المخاطر ليست مستحيلة، لكن الظروف المطلوبة لاتخاذ هذه الإجراءات ودفعها قدماً، كانت تبدو في نهاية العام 2015 غير معقولة، وهي إطلاقاً ليست تحت سيطرة إسرائيل في كل الأحوال.
- تعود بداية الاضطرابات في العالم العربي، التي اندلعت في تونس في نهاية العام 2010 وأطلق عليها في بداياتها اسم "الربيع العربي"، إلى سلسلة من الأزمات وحالات الغليان المحلية. أما البعد الأبرز الإقليمي لهذه الانفجارات فتجلى "إثر التظاهرات"، أي - ما أثاره المتظاهرون المعارضون للنظام والمتمردون في دولة واحدة من إلهام لمجموعات من المعارضين والمتمردين في دول عربية أخرى. ونتيجة لذلك، انتشر "الربيع العربي" كالوباء متنقلاً من تونس إلى مصر، ثم إلى ليبيا واليمن. وسرعان ما أنتجت الأزمات الداخلية وتضعف الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية أرضاً خصبة لاندلاع صراعات قوة بين أطراف مختلفة، بعضها دولتي وبعضها الآخر حركات أيديولوجية. وما لبثت الصراعات أن اتخذت طابعاً مختلطاً. لقد كانت، بمعنى معين، منافسات تقليدية بين قوى عظمى إقليمية على مراكز القوة والتأثير، بينما كانت، بمعنى آخر في المقابل، مواجهات على خلفية فوارق وتباينات في الرؤى والتوجهات الأيديولوجية، بل وفي الهويات أيضاً. وقد برز مركب الهوية في "اللعبة الكبرى" خلال السنتين الأخيرتين بوجه خاص، وراح يغذي ويذكي المواجهات العنيفة بين اللاعبين المحليين في الساحات المختلفة على امتداد المنطقة كلها، بل ويؤدي في بعض الأحيان إلى تردّي مصالح لاعبين معيّنين واعتباراتهم المادية، مقابل تحسن مصالح لاعبين إقليميين آخرين.

- رافق هذا التحول التدخل العسكري المتصاعد من جانب لاعبين دوليين خلال العام 2015، في الأغلب رداً على خطر "داعش" ("الدولة الإسلامية") وتهديداتها. وهكذا، على سبيل المثال، رأينا حتى نهاية العام 2015 قوات إيرانية وقوى تابعة لها (حزب الله ومليشيات عراقية) تعمل في سورية محافظة على حضور دائم دعماً لنظام الأسد. وبالتزامن مع ذلك، تدخلت قوات برية وجوية تركية، بين حين وآخر، كجزء من التحالف الدولي ضد "داعش" ظاهرياً، لكن في الحقيقة من أجل تقديم الدعم المباشر للتركمان أو من أجل ضرب الأكراد. وبالإضافة إلى ذلك، نشطت في المجال الجوي السوري أيضاً قوات جوية أميركية، وفرنسية، وبريطانية، وأردنية، وروسية وإسرائيلية. الأربعة الأولى منها ضد "داعش"، والروسية ضد كل القوى المعارضة للأسد (وليس "داعش" تحديداً) والإسرائيلية لعرقلة نقل عتاد عسكري إلى "حزب الله"، ومن حين لآخر لقصف مصادر إطلاق النار باتجاه إسرائيل، علماً بأن قوات النظام هي إجمالاً التي تطلق تلك النار.
- يمارس جميع اللاعبين الخارجيين هؤلاء، باستثناء إسرائيل، تأثيراً على حلفائهم أو على أتباعهم، ومن شأن توصلهم إلى اتفاق فيما بينهم تحسين فرص تطبيق وقف لإطلاق النار، بل وحتى اتفاق نهائي، ولكن شريطة إثبات هؤلاء اللاعبين الخارجيين امتلاكهم ورقة ضغط تهديدية موثوقة وقادرة على إرغام "طرفهم" بالموافقة على تقديم تنازلات حاسمة. ورغم الشائعات المتكررة عن حصول تقارب معين بين القوى الخارجية بشأن صيغة مشتركة تضمن للأسد دوراً انتقالياً مؤقتاً ودوراً أكثر ثباتاً وديمومة للأطراف التي يبدو أنه يمثلها، فلم تكن هناك في نهاية السنة دلائل كافية تثبت توفر أي استعداد لدى الأطراف الخارجية للتوصل إلى تسوية بشأن مصالحها المتضاربة، رغم صدور قرار عام وغير ملزم في مجلس الأمن الدولي. ولذلك، أدى التدخل العسكري المتصاعد، المباشر وغير المباشر، من قبل لاعبين إقليميين، إلى جانب دخول قوات عسكرية من خارج المنطقة (وإن كانت قوات جوية غالباً، باستثناء التحالف الذي تقوده إيران)، إلى تعميق حالة الفوضى في المنطقة وزيادة أخطار المواجهة والتصعيد مقابل تقلص إضافي في فرص انتهاء الصراعات المحلية بحلول سياسية، أياً كانت.

محاوير إقليمية

- يمكن تحديد أربعة لاعبين محليين مركزيين، في سياق الحديث عن الأحلاف الإقليمية. الأول والأكثر تبلوراً هو المسمى "محور المقاومة"، بقيادة إيران. ولهذا المحور ثلاثة أبعاد: البعد السياسي - المتمثل في تطوع إيران لأن تصبح لاعباً إقليمياً قائداً وذا تأثير مقرر على صعيد المنطقة بأسرها؛ البعد الطائفي - الذي يجعل إيران القوة الشيعية المركزية، حامية مصالح الشيعة وحلفائهم؛ والبعد الأيديولوجي - المتمثل في الالتزام بـ"مقاومة" التأثير والوجود الغربيين في المنطقة، وخاصة الأميركي ("الشيطان الأكبر") وحليفه الإسرائيلي ("الشيطان الأصغر").
- المحور الثاني هو محور الدول السنّية البراغماتية، بقيادة المملكة العربية السعودية. ولهذا المحور، أيضاً، ثلاثة أبعاد: الدولة السعودية التي تتنافس مع إيران على قيادة المنطقة، وخاصة في منطقة الخليج؛ النزاع التاريخي بين الإسلام السنّي والإسلام الشيعي، والذي يكتسي في السعودية شكلاً متطرفاً، وهابياً - سلفياً؛ والبعد العملي الذي يتمثل في الأحلاف الأمنية بين دول الخليج ودول غربية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، حيال إصرار إيران على إلغاء الوجود الغربي في الخليج، أو تقليصه على الأقل.
- أما المحور الثالث فهو "الإخوان المسلمون" - الحركة التي نشأت في مصر في الثلاثينات من القرن الماضي، لكنها تطورت منذ ذلك الحين إلى قوة إسلاموية إقليمية مركزية تقيم علاقات هامة مع كل من قطر وتركيا، وتمتلك تأثيراً كبيراً فيهما.
- وأما المحور الرابع والأخير فهو حركات الجهاد السلفي التي تنشط على امتداد العالم العربي والإسلامي برمّته. وأبرز هذه الحركات، خلال السنوات الأخيرة، هو تنظيم "القاعدة" وسليته الأكثر إثارة للاشمئزاز منه - "داعش" ("الدولة الإسلامية في العراق والشام"، أو "الدولة الإسلامية"، اختصاراً).
- تمتاز هذه الأحلاف، باستثناء المحور الأول، بضعف تماسكها وبأن العلاقات بينها وفي داخلها هشّة وتتغير باستمرار، وليس بكونها كيانات منضبطة ومتبلورة جيداً. وكأن الصورة ليست معقدة بما فيه الكفاية، حصل خلال السنوات الأخيرة أن تحاربت دول هذه الأحلاف فيما بينها، بواسطة استخدام

ممثلين محليين في الغالب، وقد بلغت النزاعات فيما بينها ذرى جديدة خلال العام 2015. ففي المعسكر الجهادي - السلفي، مثلاً، شدد تنظيم "القاعدة" و"داعش" من حدة العنف والعداء الكلامي بينهما. وفي الظاهر، يبدو الحديث وكأنه يتعلق بمواجهة على خلفية خلافات تكتيكية، غير أن الحقيقة هي أن الخلاف يدور على السيطرة، وعلى دعم الجمهور، وعلى قواعد دعم مستهدفة.

- وفوق هذا، وبالرغم من أن معسكر "الإخوان المسلمين" (تركيا وقطر) والمعسكر السنّي البراغماتي، بقيادة السعودية، يعارضان أية تأثيرات إيرانية وملتزمان بدعم القوى المعارضة للأسد في سورية، إلاّ إنهما كليهما وجدا نفسيهما على تضاد وخصام بشأن التطورات الحاصلة في مصر. فقد أيدّ المعسكر الأول حكومة "الإخوان المسلمين" المصرية التي استلمت مقاليد السلطة في مصر لفترة قصيرة عقب الإطاحة بحسني مبارك، بينما أيدّ المعسكر الثاني عملية عزل الرئيس محمد مرسي وما تلاها من قمع للإسلاميين، من خلال انقلاب عسكري قاده الجنرال عبد الفتاح السيسي. وبالنظر إلى هذا الواقع، يبدو مستغرباً الموقف الذي تتخذه مصر بزعامة السيسي، رغم كونها شريكاً "طبيعياً" في التحالف السنّي البراغماتي، حيال الحرب الأهلية في سورية، والذي يتسم بالغموض قياساً بمواقف الشركاء الآخرين في هذا المعسكر. فخلافاً لإصرار السعودية والإمارات العربية المتحدة (وكذلك تركيا وقطر) على الإطاحة بنظام الأسد، تلمح مصر إلى أنه من الممكن منح الأسد منصباً ودوراً ما مستقبلاً. وربما يمكن تفسير هذا الموقف، بما فيه من عدم اتساق، بحقيقة أن مصر نفسها تشكل هدفاً للعناصر السلفية - الجهادية التي تشن هجمات في شبه جزيرة سيناء وفي داخل مصر، يشارك فيها أجنحة من تنظيم "الإخوان المسلمين" الذي أشهر بعض منها ولاءه لألدّ خصوم الأسد ("داعش") وأعلن عن تأسيس ذراع "داعش" المصرية. "ولاية سيناء".

صراعات داخلية، صراعات خارجية

- توضح هذه التناقضات وانعدام الاتساق أنه من غير الممكن تحديد السبب المركزي الكامن وراء مجمل الصراعات الدموية في المنطقة (وما تشيعه من عدم استقرار) واختزاله بثنائية مبسطة بين السعوديين والإيرانيين، أو بين السنة والشيعة. وفي الحقيقة لا تجد هذه الثنائية تقريباً أي تعبير لها في بعض

الحلقات المحلية. ففي ليبيا، على سبيل المثال، تدور منذ سقوط القذافي في العام 2011 رحي حرب أهلية ثلاثية الأطراف يشارك فيها علمانيون براغماتيون (تدعمهم مصر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة)، وعناصر من "الإخوان المسلمين"، ولاعبون جهاديون ينتمون إلى "القاعدة" و"داعش" (إضافة إلى فصائل قبائلية مختلفة ورؤساء عصابات محلية). ولكن، نظراً لأن أياً من هذه الأطراف ليس حليفاً لإيران وأن عدد الشيعة بين سكان ليبيا ضئيل جداً، تستمر أصداء "الربيع العربي" في ليبيا بالتردد من دون أي صلة لها بخط الصدع السياسي - الاجتماعي المركزي القائم في منطقة الشرق الأوسط.

- ليس هذا هو الحال في أماكن أخرى من المنطقة. فسورية تمثل، في الظاهر، الساحة المركزية التي تتجسد فيها المواجهة بين المحاور الأربعة المذكورة. إيران وفروعها/ من هم تحت رعايتها من غير الدولتين (حزب الله والمليشيات الشيعية، الأفغانية والعراقية) تواصل مدّ الأسد بكل أسباب الدعم وأشكاله، بالمال والسلاح، وبالتدريبات والمشورة، وبإنشاء وتفعيل الميليشيات، وبالتدخل المباشر في المعارك بوجه أساسي. وفي المقابل، يشكل المحور السنّي البراغماتي بقيادة السعودية ومؤيدي "الإخوان المسلمين" (تركيا وقطر) تحالفاً فعالاً في الصراع من أجل الإطاحة بنظام الأسد، وهو يدعم المتمردين العلمانيين و"المعتدلين" (أي، "الإخوان المسلمين")، بل ويدعم جهات جهادية معينة معارضة لتنظيم "داعش". وفي الأثناء، يحارب تنظيم "داعش" و"جبهة النصرة" (التنظيم الذي يعرف نفسه بأنه الذراع السورية لتنظيم "القاعدة") جميع القوى والتنظيمات الأخرى، كما يحاربان بعضهما بعضاً أيضاً. وهذان التنظيمان لا يتلقيان أي دعم مباشر من أية دولة، ولكنهما يحظيان في الوقت عينه بدعم جهات وعناصر مختلفة في عدد من دول المنطقة، إلى جانب دعم المتطوعين الذين يتوافدون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي.
- أدت أعمال النهب والتدمير الفظة التي أقدم عليها تنظيم "داعش" في الشرق الأوسط، والتي أثارت أصداء إعلامية واسعة جداً، إلى جانب الأعمال الإرهابية التي نفذها ضد أهداف غير شرق أوسطية - في المنطقة وفي خارجها - إلى تصعيد وتوسيع الأنشطة العسكرية الدولية الموجهة ضده ظاهرياً (رغم أن الأمر في الواقع ليس كذلك دائماً). من جانب تركيا أولاً، تلتها روسيا وفرنسا، ثم بريطانيا في نهاية العام 2015. وإلى جانب أزمة اللاجئين، التي وضعت

قدرة الرد والاستجابة الأوروبية على المحك في العام 2015، أدت بلورة التحالف الدولي ضد "داعش" إلى تركيز معظم الاهتمام الغربي في سورية. لكن هذا لا يعني بالضرورة خبو مواجهات مستمرة أخرى في هذه الأثناء، تتحدد هي أيضاً بخط الصدع المركزي الإيراني - السعودي / الشيعي - السني، بل العكس هو الصحيح.

- أدى التدخل الإقليمي في النزاع الداخلي في اليمن إلى تصعيد التوتر والنزاع في المنطقة، وذلك عندما تجاوز الحوثيون الشيعة حدود معاقلهم الشمالية وحاولوا السيطرة على الدولة كلها. ولم تُفُض الإطاحة بالرئيس علي عبد الله الذي سيطر على مقاليد الحكم سنوات طويلة، كجزء من الفصل اليمني في مسلسل "الربيع العربي"، إلى تأسيس وترسيخ نظام سياسي دائم أو إلى فرض الاستقرار، الذي لم يكن قائماً من قبل أصلاً. وقد واجهت نتائج الانتخابات التي جرت في العام 2012 تحدياً كبيراً مع دخول المتمردين الحوثيين في الشمال، الذين استعانوا طبقاً للتقارير بضباط الجيش اليمني من مؤيدي وأتباع علي عبد صالح، إلى العاصمة صنعاء في العام 2014 ثم زحفهم جنوباً في العام 2015 وتهديدهم مدينة عدن - التي كانت ملجأ للرئيس المنتخب عيد ربه منصور هادي قبل فراره إلى السعودية. وبالرغم من عدم توفر دليل على أن إيران هي التي دفعت الحوثيين إلى شن هجومهم في العام 2014، إلا أن هويتهم الشيعية وارتباطاتهم مع إيران كانت كافية لأن تعتبر السعودية ودول الخليج الأخرى هذا التحرك جزءاً من حملة إيرانية أوسع لفرص هيمنتها على المنطقة. وعلى ذلك، جاء الرد في آذار/مارس بهجوم جوي واسع مصحوباً بعمليات برية محدودة خلّفت أضراراً كبيرة وأوقعت ضحايا كثيرة بين المواطنين. ورغم أن حملة "عاصفة الحزم" لجمت تقدم الحوثيين ودحرتهم إلى الخلف، ورغم أن عدم قدرة إيران على منع هذه العملية أو وقفها قد كشف محدودية قوتها، إلا أن الحملة لم تحقق انتصاراً حاسماً وواضحاً. وفيما استمرت الحرب خلال العام 2015، استغل تنظيم "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية واقع انشغال الأطراف الإقليمية والدولية بالحرب ضد الحوثيين في غرب الدولة لكي يعزز ويوسع تواجدته في وسطها وشرقها، في الأماكن التي بدأ تنظيم "داعش" بإظهار مؤشرات على نشاطه هناك.

- إن معنى هذا التطور هو أن إيران والسعودية قد انجرتا إلى مواجهة محلية من خلال وكلاهما أو حلفائهما المحليين. ونظراً للإطار الثنائي القطبية الشامل الذي ميز التطورات الإقليمية اضطرت كلتا الدولتين إلى الالتزام بخطوات حالت دون أي تعاون بينهما في القضايا التي تمثل مصلحة مشتركة لكليهما. وبكلمات أخرى، تمثل اليمن دليلاً إضافياً آخر على حالة عدم الثبات والتناقضات التي تميز التغييرات الحاصلة في المنطقة، وإن كان من المتعذر رؤية دينامية، أو وجهة، أو مفهوم لتشكّل نظام جديد.
- بالتأكيد، لم ينجرّ جميع اللاعبين الإقليميين إلى الانخراط في منظومة التحالفات والمحاور الرباعية الأطراف. إسرائيل هي أحد الأمثلة البارزة على هذا، وسنأتي على ذلك بالتفصيل لاحقاً. والأكراد مثل آخر، إذ تتوفر لديهم كل الأسباب للتطلع نحو تحقيق كامل قوتهم، غير أنهم يفتقرون إلى سمات هوياتية أو معتقدات أيديولوجية تمكّنهم من الانخراط في واحد من المحاور الإقليمية المذكورة. ويعكس تصرف الأكراد وسياستهم، على نحو جليّ، التناقضات الكامنة في سيرورة تغيير تفتقر إلى وجهة محددة واضحة. فقد نجح الأكراد، في التخلص من حالة شكلوا فيها موضوعاً من ضمن السياسة الشرق أوسطية، وتحولوا إلى مسألة سياسية قائمة بذاتها. وكانت هذه السيرورة قد بدأت مع تضعف السلطة المركزية في العراق إبان حرب الخليج الأولى، ثم تسارعت وتيرتها في أعقاب حرب الخليج الثانية واكتسبت زخماً إضافياً نتيجة تفكك إطار الدولة المعروف في كل من العراق وسورية. ويبدو أن هذه التطورات، إلى جانب الاعتقاد القائل بأن الأكراد هم القوة الأكثر موثوقية وفاعلية في الحرب ضد "داعش"، تبشر بأن "الساعة الكردية" قد حانت، أي، تضافر سلسلة من الظروف التي تتيح للأكراد تحقيق استقلالهم المنشود، على الأقل في شمال العراق. وحتى في شمال سورية، نجح الأكراد في تعزيز مكانتهم وألقوا، بدعم من قوات جوية أميركية، عدة هزائم قاسية بقوات "داعش" في بلدتي عين العرب/ كوباني وتل أبيض (وفي سنجار العراقية، أيضاً). كما نجحوا، في تموز الماضي، في الربط بين ثلاث مناطق معزولة بين القامشلي وكوباني وتوحيدها، وأعلنوا الحكم الذاتي فيها. وسيكون السيناريو الواعد أكثر من جهتهم توحيد "الحكومة الإقليمية الكردستانية" في شمال العراق مع المناطق المعزولة ذات الحكم الذاتي في شمال سورية. وسيشكل نشوء

دولة كردية مستقلة التجسيد الأقوى لانتهاء جغرافية اتفاقية سايكس - بيكو، الذي أعلنه تنظيم "داعش" في العام 2014 (لدى استيلائه على مواقع حدودية بين العراق وسورية)، كما سيشكل الدليل الأبرز على سيرورة التغيير التي تشهدا المنطقة.

- ولكن سيرورة التغيير هذه لم تبلغ حتى الآن درجة من الاتساع تكفي لإزالة جميع القيود التي تعترض حرية الأكراد وقدرتهم على المناورة. فثمة قوى إقليمية كبحت مطامح الأكراد عبر التاريخ، وهي ما زالت تفعل ذلك حتى الآن. ومن بين هذه القوى الأتراك والإيرانيون. فقد استأنف الأتراك هجماتهم ضد قوات حزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا وفي شمال العراق عقب انهيار عملية السلام التركية. الكردية في تموز الماضي. أما إيران، وانسجاماً مع دورها المركزي في القتال ضد "داعش" في العراق، فقد صعّدت من تدخلها وتأثيرها هناك، بما في ذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة "الحكومة الإقليمية الكردستانية". ومثل تركيا، تخشى إيران أيضاً من تسرّب المطالب الجازمة المعبرة عن تطلع الأكراد إلى تحقيق الاستقلال في العراق وسورية إلى داخل مناطقها المأهولة بالأكراد. وفوق هذا، لا يترجم التعاطف الغربي المتزايد مع الأكراد إلى دعم مادي دائماً، ما دفع العديد من الأكراد إلى اعتبار لامبالاة الغرب حيال الهجمات التركية ضد مواقع كردية في شمال العراق ثمناً لسماح تركيا للغرب باستخدام القواعد الجوية التركية لمهاجمة "داعش"، أي - حالة أخرى من خيانة الغرب للأكراد. وعلاوة على هذا، فقد دفع خطر "داعش" "الحكومة الإقليمية الكردستانية" إلى التخلي، ولو مؤقتاً، عن نيتها إجراء استفتاء عام حول الاستقلال، ربما لأن هجمات "داعش" وسيطرته في شمال العراق اضطر أعداداً كبيرة من السكان غير الأكراد إلى الفرار واللجوء إلى كردستان، مما أدى إلى تغيير طابع المنطقة الديمغرافي. وأخيراً، إن غياب الوحدة بين الأكراد أنفسهم يجعل من الصعب عليهم العمل ككيان موحد على الصعيدين الدولي والإقليمي على حد سواء. وبناء على هذا كله، يمكن ملاحظة كيف أن نجاح عملية التغيير الإقليمية في التقدم بوتيرة ودرجة كافيتين تتيحان للأكراد تحقيق دور وموقع أكثر استقلالاً عما كان في الماضي، لكن ليس بما يمكنهم من لعب دور الشريك الدولي الشرعي في المنظومة الإقليمية الآخذة في التشكل.

أمن إسرائيل وفرص التعاون الإقليمي

- عززت أحداث العام 2015، في الغالب، الشعور بأن عدم الاستقرار، والفوضى، والعنف، وانعدام الأمن في المنطقة تتجه نحو التعمق والاتساع. غير أن إبطاء هذا المنحى أو وقفه، بل وحتى عكس اتجاهه، ليست غاية مستحيلة، لكنها تحتم على اللاعبين القيايين في الشرق الأوسط إجراء تغيير سياسي واحد على الأقل من بين اثنين مركزيين، بل وربما كليهما معاً. الأول، هو تحقيق نوع من الانفراج في حدة توتر العلاقات (detente) ما بين إيران والسعودية (بوصفها ممثلة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي - GCC). فحيال التأثير البالغ جداً لهذه الأزمة السياسية/ الأيديولوجية/ الجيو استراتيجية على الدينامية الإقليمية، من الواضح أن أي انفراج في حدة توتر العلاقات بين الجانبين سيشكل مؤشراً على احتمال كبير لخفض منسوب التوتر في عدد من ساحات الصراع والمواجهة الإقليمية الأخرى. ورغم المواقف المتناقضة التي تتبناها كل من السعودية وإيران في جميع القضايا والمسائل تقريباً، إلا أن كليهما أبدأتا في الماضي درجة كافية من البراغماتية أفسحت المجال أمام تنسيق مشترك معين عندما استدعت الظروف ذلك. وقد كان بالإمكان رؤية علامات معينة، أدواتية أساساً، أشارت إلى إمكان انفراج في العلاقات بين إيران وعدد من الدول الخليجية، وذلك في أعقاب انتخاب حسن روحاني رئيساً للجمهورية الإيرانية في العام 2013 والتوصل إلى الاتفاقيتين النوويتين - الاتفاق المرهلي في العام 2014 وخطة العمل المشترك في العام 2015. وقد تمثلت هذه العلامات في تصريحات تصالحية صدرت عن مسؤولين كبار من كلا جانبيّ الخليج، وفي لقاءات وزيارات متبادلة على مستويات رفيعة، وفي التوقيع على اتفاقيات مشتركة في عدة مواضيع. وبالتأسيس على هذا كله، يمكن الاعتقاد بأن كلا الطرفين قد فتحا صفحة جديدة في العلاقات التي اتسمت بالتشكيك والريبة بينهما. وسيكون لتحقيق أي تقدم إضافي في عملية المصالحة هذه تأثير إيجابي على الوضع في سورية، بفضل ما ينطوي عليه من زيادة الفرص لتحقيق نوع من الحل بشأن نقل السلطة و/ أو تشكيل سلطة مشتركة تكون قادرة على وقف حمام الدم ومسلسل التدمير المتواصلين في سورية. ويمكن لمثل هذا الحل أن يؤدي إلى تحسين الظروف في العراق، لا سيما

بعد التنسيق السري الذي جرى بين السعودية وإيران حول عزل رئيس الحكومة نوري المالكي في العام 2014 وانتخاب خليفته، حيدر العبادي، الأكثر مرونة واستعداداً للتصالح. وسيكون التنسيق السعودي – الإيراني في سورية والعراق قادراً على تعزيز وتصعيد المعركة ضد تنظيم "داعش"، الذي تعتبره كلا الدولتين خطراً مباشراً يهددها. وأخيراً سيكون في وسع هذا التنسيق، إنهاء الأزمة في اليمن وإيجاد حل لها، والدفع نحو تفاهات مقبولة بشأن تسوية سياسية أكثر ثباتاً واستقراراً في لبنان.

- تواصل إيران والسعودية العمل على قاعدة التشكك والريبة والعداء المتبادلة، رغم الإيجابيات المحتملة الواضحة التي يمكن أن يعود بها تخفيف حدة التوتر بين البلدين عليهما أولاً، ثم على المنطقة برمتها. ولكن يبدو أن الطريق نحو المصالحة التاريخية بينهما لا تزال طويلة جداً، أكثر من أي وقت مضى. وإذا ما أخفقت الدولتان في التغلب على الفجوات الطائفية/ المذهبية – الأيديولوجية العميقة، وعلى المصالح المتضاربة وعلى العداوة التاريخية، فيبدو أن العداء المستمر هو قدرهما.
- ربما تكون إيران معنية بتحسين علاقاتها مع دول الخليج كجزء من مسار أوسع يهدف إلى وضع حد لعزلتها الدولية، وربما تقتنع الدول الخليجية بأن من الأجدى لها التصالح، ولو إلى حد معين، مع الدولة التي تشكل، من غير شك، قوة عظمى إقليمية صاعدة من الشرق، وخاصة حيال التقليل المحتمل في النشاط الأمريكي في المنطقة. ولكن، من المشكوك فيه أن تكون الحاجة إلى التنسيق التكتيكي وحدها كافية للتغلب على ترسبات الماضي الثقيلة ولإحداث تغيير حقيقي في الدينامية التي تحرك السياسة الإقليمية. وفي كل الأحوال، لن يكون لإسرائيل أي دور في مثل هذا التغيير.
- إنما يمكن لإسرائيل أن تدفع قدماً نوعاً آخر من التغيير من خلال ما تقوم به هي من نشاط، رغم أن قدرتها في مثل هذه الحالة على إحداث التغيير تبقى محدودة. والمقصود هنا هو تنسيق/ تشاور أمني إقليمي. فالوضع الراهن، المتمثل في غياب النظام والاستقرار في الشرق الأوسط، أدى إلى نشوء منظومة جديدة من المصالح المركبة والمتشابكة على صعيد الدول ومن هم ليسوا دول. والنتيجة الأبرز لهذا الوضع هو اشتداد حدة التوترات والخلافات بين الدول السنية البراغماتية من جهة، وبين إيران ووكلائها من جهة أخرى، وبينها

جميعاً وبين منظمات الجهاد السلفي، مثل "القاعدة" و"داعش" من جهة ثالثة - وتشعر بعض الدول السنية بأن أخطاراً أخرى تتهددها جراء التوترات الداخلية أيضاً.

● لا تربط إسرائيل، كما الأكراد، أية قرابة طبيعية بأي من المحاور المذكورة في السياسة الإقليمية، وهي تتقاسم سمات هوياتية مع اللاعبين الآخرين في الشرق الأوسط أقل من تلك التي يتقاسمها الأكراد معهم. الأكراد مسلمون سنة على الأقل، أما إسرائيل فطابعها وتعريفها كدولة يهودية يعينان بقاءها وحيدة تماماً من حيث الدين، واللغة، والهوية الإثنية، والموروث الثقافي. وفي الوقت نفسه، تشكل إسرائيل قوة سياسية - عسكرية بارزة في المنطقة أتاح المصالح الجيو استراتيجية المشتركة والمتداخلة في الماضي لها أشكالاً ومستويات مختلفة من الحوار الأمني السري (تبادل معلومات استخباراتية وتقديرات أمنية مختلفة)، والتعاون العملياني، خاصة مع ما يسمى الدول "الطرفية/ الهامشية" (تلك التي على هوامش المركز العربي الإقليمي) ومع عناصر دولتية غير عربية و/ أو غير إسلامية، فضلاً عن المملكة الأردنية ومصر.

● وقد بقيت مضامين هذا الحوار الحقيقية ودرجة الاعتراف الصريح بمجرد حصوله محدودة جداً في الغالبية الساحقة من الحالات، وخاصة من طرف الدول العربية المعنية، جراء تعاطفها العميق مع الفلسطينيين وعدائها المعلن تجاه إسرائيل. لكن السنوات الخمس الأخيرة منذ اندلاع أحداث "الربيع العربي"، بما رافقها من عداة متصاعد بين الإيرانيين والسعوديين وبين الشيعة والسنة، أوجدت مصلحة مشتركة أكثر وضوحاً بين إسرائيل والعرب السنة تتمثل في لجم المحور الشيعي الذي تتصدره وتقوده إيران. كما ولد الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في العام 2015 مخاوف إضافية أخرى، تتعلق بتزايد قدرة إيران المحتملة على التحول إلى قوة عظمى مهيمنة في المنطقة. وتظهر قوة هذه المخاوف على نحو جلي، ليس فقط في الرد السعودي على الأحداث في اليمن - عملية عسكرية متواصلة بمقاييس غير مسبوقه وغير معهوده دون تنسيق مسبق مع الولايات المتحدة - وإنما أيضاً، في تحمس الدول الخليجية الأخرى (والدول العربية السنية الأخرى، الأكثر بعداً جغرافياً) لمدّ المعركة العسكرية

بالدعم المادي، أو على الأقل بالتأييد السياسي / الدبلوماسي دون تحفظ أو شروط.

- ويذهب بعض المراقبين والمحليلين إلى التقدير بأن القلق حيال إيران قد يؤدي إلى تليين جزء من أسباب المعارضة العربية التقليدية لإجراء حوار أمني علني مع إسرائيل. ويجد هذا التحليل ما يدعمه ويؤكدده في أحداث وتطورات مختلفة، مثل اللقاءات العلنية التي أجراها الأمير السعودي تركي الفيصل مع مسؤولين إسرائيليين رسميين والمقابلات التي أجرتها معه بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، وموافقة دولة الإمارات العربية المتحدة على السماح بتعيين مندوب دبلوماسي إسرائيلي في وكالة الدولية للطاقة المتجددة التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها. وتشكل هذه التطورات مؤشراً إلى احتمال وجود مستوى أعلى مما كان عليه سابقاً من الاستعداد للتنسيق والتعاون الظرفي مع إسرائيل، لكنها لا تبشر حتى الآن بتوفر تأييد عربي لإنشاء منظومة أمنية إقليمية شاملة، ممأسسة ورسمية تكون إسرائيل فيها شريكة شرعية، كما لا تبشر بالتخلي عن الموقف العربي التاريخي الذي يرفض أي "تطبيع" مع إسرائيل، ما دام ليس هناك تحرك جدي، أيّاً كان، بشأن المسألة الفلسطينية، على غرار التحرك الذي أتاح للأردن في حينه التحرك علناً، في أعقاب اتفاقية أوسلو في العام 1993، وتوقيع اتفاقية سلام رسمية مع إسرائيل.
- تستطيع الدول ذات المصالح والتوجهات الإقليمية المتمثلة أو المشتركة، بما فيها إسرائيل، تعميق وتوسيع الحوار فيما بينها. وتكفي أحداث السنوات الأخيرة لتشجيعها على فعل ذلك، ومن شأن سياسة إسرائيلية مختلفة في المسألة الفلسطينية، حتى لو كانت تصريحية فقط، تعزيز وتعجيل استعداد الدول العربية السنية، التي تبدي ميلاً لذلك منذ زمن، لاتخاذ خطوات فعلية إضافية في هذا الاتجاه. ومع ذلك، لكي تستطيع هذه الأطراف التحرك والانتقال من التعاون الأدواتي الخفي عن الأعين إلى رؤية أكثر طموحاً بشأن مراقبة السلاح والأمن الإقليمي، على غرار ما حصل قبل أوانه في التسعينات، ثمة حاجة إلى إحداث اختراق ملموس في المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية.
- في مقدور إسرائيل إحداث هذه الانطلاقة من خلال إجراءات وخطوات بعيدة الأثر، لكن ليس هناك تقريباً من يتوقع منها فعل ذلك. ولذا، فإن أية انطلاقة تاريخية مع العالم العربي ستكون مرهونة بتحقيق اتفاق إسرائيلي -

فلسطيني يتم التوصل إليه عبر المفاوضات. وبكلمات أخرى، على الرغم من الاضطرابات والتسويات الجديدة الحاصلة في المنطقة منذ اندلاع "الربيع العربي"، تواصل القضية الفلسطينية إلقاء ثقلها وظلالها الكثيفة على شبكة العلاقات الأمنية والسياسية بين إسرائيل وبقية الدول في الشرق الأوسط، خلافاً للقضايا الأخرى. وبهذا المعنى، على الأقل، لم يحصل أي تغيير.